تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة من عام (٢٠٠٣-٢٠١٦)

م.م. سعد حسن علي م.م.ياسين عبد صالح م.م. إسلام محمد محمود
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية كلية المعارف الجامعة / الانبار

المستخلص

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي أداة مهمة لإحداث بعض التغييرات الإيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاديات الدول الساعية للتقدم المتحولة إلى اقتصاد السوق وبرامج الخصخصة، وسعى البحث إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ستنتج في العراق والذي بدأ بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ بعد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وخلص البحث إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت في العراق بإشراف صندوق النقد والبنك الدوليين كان لها آثاراً إيجابية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كما أفرزت آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية، وبموجب ذلك تم تقديم بعض التوصيات لإنجاح وتفعيل برامج الإصلاح الاقتصادي والتخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن ذلك.

Abstract

Economic reform programs are an important tool for making some positive changes to macroeconomic indicators of the economies of countries seeking market transition and privatization programs. The research sought to identify the economic and social impacts that will be produce in Iraq, which began implementing economic reform programs after 2003 after agreement with the IMF Monetary and World Bank. The research concluded that the economic reform programs implemented in Iraq under the supervision of the IMF and the World Bank have had positive effects on some macroeconomic indicators and have produced negative economic and social effects. Accordingly, some recommendations have been make for the success and activation of

economic reform programs and alleviating the negative effects resulting from that.

المقدمة

بالرغم من وجود انعكاسات ايجابية لظاهرة الإصلاح الاقتصادي على المستوى العالمي، إلا انها اوضحت في الوقت نفسه تدخلا من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدول المانحة في التخطيط والاشراف على تطبيقات الاصلاح الاقتصادي في العديد من الدول الساعية للتقدم وبفترات مختلفة في مضامينها وتطبيقاتها عن المطالب الوطنية والحقيقية لهذه الدول. والاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وبنيوية كثيرة جراء الوضع الاقتصادي السابق وما ترتب عنه بعد عام ٢٠٠٣ والذي حصل تغير في توجه الاقتصاد من الاقتصاد الشمولي (التخطيط المركزي) إلى الاقتصاد الرأسمالي (الاقتصاد الحر) والأخذ بسياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق، فهل أن الاقتصاد العراقي في حالة ووضع قادر أن ينجح في الأخذ بهذه البرامج ويستمر هذا التوجه بما يخدم إعادة البناء وتحقيق النمو والتطور الاقتصادي.

أهمية البحث: بموجب الآثار الايجابية التي تحققت في الاقتصادات المتحولة والآخذة ببرامج الإصلاح الاقتصادي فان الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة لإجراء التغيرات في بنية الاقتصاد ولا سيما في ظل توفر المقومات المادية لذلك.

مشكلة البحث: اتساع نطاق الاختلالات والتشوهات الاقتصادية في العراق على الرّغم من أن العراق يمتلك موارد بشرية وطبيعية كبيرة لم تستغل الاستغلال الأمثل لتصحيح هذه الاختلالات بسبب سوء الادارة الحكومية وسوء تطبيق السياسات الاقتصادية بشكل صحيح.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها أن برامج الإصلاح الاقتصادي تحقق نتائج وآثار ايجابية يمكن إفادة الاقتصاد العراقي منها إذا ما أحسن اعتمادها.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على الآثار الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي ومحاولة تقليل الآثار السلبية التي ستنتج عن تطبيق هذه البرامج في العراق.

منهجية البحث: للوصول إلى أهداف البحث وإثبات الفرضية تم اعتماد المنهج الوصفي الاستنباطي النظري في تحليل البيانات الكلية للاقتصاد العراقي وقد قسم البحث إلى المحاور الأساسية الآتية:

المحور الأول: مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

المحور الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق.

المحور الرابع: تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي.

المحور الأول: مفهوم برامج الإصلاح الاقتصادي:

يعتبر مفهوم الاصلاح الاقتصادي كتعبير عن السياسات التي تجعل النفقات متناسقة مع ما هو متوفر من موارد من خلال السياسات المالية والنقدية والتجارية لضمان وجود طلب كلي يتلاءم مع العرض الكلي (مهيدي، ٢٠١٧، ٧٨-٧٩)، وهذا يعني ان الإصلاح هو تحرير الأسواق وأبعاد الدولة على المجالات الانتاجية وجعل القطاع الخاص محور التنمية الاقتصادية.

تتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من حزمتين من البرامج أو البرامج، وهي:

١- برامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي: وهذه البرامج (برامج الأجل القصير) ويدعمها صندوق النقد الدولي بقروض قصيرة الأجل.

٢- برامج التكييف أو التغيير الهيكلي: وكذلك تسمى إعادة هيكلة الاقتصاد وهذه البرامج (برامج الأجل الطويل) ويدعمها البنك الدولي بقروض طويلة الأجل.

أولاً: برامج التثبيت الاقتصادي:

تسمى (برامج الأجل القصير) أو (برامج الاستقرار الاقتصادي) وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي وتهدف إلى تحقيق الاستقرار على المدى القصير من خلال تطبيق برامج مالية ونقدية خاصة ومؤثرة في جانب الطلب (العلوان، ١٩٩٧، ١١)، وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي والهدف منها تحقيق التوازن في الأجل القصير من خلال عدة إجراءات تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية المؤقتة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتدهور قيمة العملة الوطنية ومعالجة معدلات التضخم المرتفعة عن طريق خفض الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) وجعله متوازناً مع الناتج المحلي الإجمالي (محمود، ٢٠٠٥، ٧٦)، كما تسعى هذه البرامج إلى إيجاد انسجام بين الموارد المتاحة إذ من المفترض ان تحقق نتائج ايجابية لميزان المدفوعات وتخفيف الضغط على مستوى الأسعار المحلية (عبد العزيز، ٢٠٠٢، ١٦).

الخلاصة فإن هذه البرامج هدفها معالجة أسباب الخلل الرئيسة على مستوى الاقتصاد في جانب الطلب الكلي لذلك تسمى برامج إدارة الطلب الكلي، وإزالة الاختلال بين إجمالي العرض والطلب المحلي وما يترتب عليه من اختلال في ميزان المدفوعات وارتفاع المستوى العام للأسعار.

وتتكون برامج التثبيت الاقتصادي من الإجراءات الآتية:

١- السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنَّها تدخل البنك المركزي في شؤون النقد وكذلك جميع التنظيمات النقدية والصيرفية التي تتخذ إجراءات في الرقابة على حجم النقد في النظام الاقتصادي وتمثل هذه التنظيمات النقدية والصيرفية السلطة النقدية إذ تتخذ جميع التدابير للتأثير في حجم واستعمال النقد والائتمان (الدليمي، ١٩٩٠، ٥٨)، (حداد، مهذلول، ٢٠١٠، ١٨٣)، ولكن ضمن إطار برامج الاصلاح الاقتصادي تهدف السياسة النقدية إلى (النجفي، ٢٠٠٢، ١٨-٢٠):

- تخفيض عرض النقد من اجل الضغط على الكلي وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات والتقليل من حدة التضخم.
- تنمية السوق المالية والنقدية عن طريق تحرير سعر الفائدة، إذ إنَّ رفع سعر الفائدة يشجع الادخارات ثم الاستثمارات والنمو في الأجل الطويل، أمَّا في الأجل القصير فيؤدي إلى امتصاص فائض السيولة لدى الأفراد والمؤسسات ومن ثم تقليص الطلب المحلي وبالتالي خفض معدلات التضخم المرتفعة.
- إزالة كافة القيود عن النظام المصرفي (تحرير القطاع المصرفي)، إذ إنَّ تقييد الائتمان المحلي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي.
- استيعاب السيولة النقدية لدى الأفراد، وذلك عن طريق تخلي الدولة عن الاعتماد على البنك المركزي في تمويل عجز الموازنة العامة وذلك عن طريق إصدار آذونات الخزانة وتحفيز الأفراد والشركات على الاكتتاب فيها بأسعار فائدة حقيقية.

نستخلص من ذلك ان دور السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي يختلف عن الدور التقليدي لها بالتدخل والتنظيم والمراقبة للنظام النقدي، وانما دورها يكون رقابي وليس تدخلي من خلال تحرير القطاع المصرفي.

٢- السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنَّها إجراءات السلطة المالية في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها على شكل إيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة، فعند تساوي إيرادات الدولة مع نفقاتها فإن الموازنة العامة تكون متوازنة، أمَّا عند تزايد إيرادات الدولة بالنسبة لنفقاتها فإن الموازنة العامة تكون في حالة فائض، وعند زيادة نفقات الدولة بالنسبة لإيراداتها تكون الموازنة في حالة عجز' وفي حالة وجود فائض في الموازنة العامة للدولة تستطيع الدولة زيادة نفقاتها الاستثمارية والجارية وتسديد ديونها الخارجية، أمَّا في حالة العجز فتلجأ الدولة إلى وسائل مختلفة لتمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض من البنك المركزي والأفراد والمصارف التجارية أو الحكومات أو المؤسسات المالية وغيرها.

وعندما تلجأ الدولة للاقتراض من صندوق النقد الدولي، فإن الصندوق سيقوم بفرض شروط أو وصايا ملزمة في تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي التي من ضمنها التدخل في السياسة المالية وهذه الوصايا الملزمة هي (كيني، ١٩٨٣، ٣٧):

- رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية.
- تثبيت الأجور والرواتب وإلغاء التحويلات لمنشآت وحدات القطاع العام.
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد وعدم دخول المشاريع العامة في مجالات تنافس فيها المشاريع الخاصة.

ويوصي صندوق النقد الدولي باتخاذ أساليب أخرى منها زيادة أسعار موارد الطاقة والاقتراب من الأسعار العالمية وعدم زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة مثل

خدمات النقل والمواصلات والتعليم والاتصالات والخدمات الطبية وإن هذه الأساليب حسب وجهة نظر الصندوق تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة من ثم تخفض من عجز الموازنة العامة (زكي، ١٩٩٥، ٢١٣).

ونستنتج من ذلك أن هذه الإجراءات تقلل عجز الموازنة العامة وستؤدي إلى تخفيف الضغط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومن ثم إلى تخفيض العجز فيه، لأن القطاع العام يعاني من البطالة المقنعة في الغالبية العظمى من الدول النامية وفي الوقت نفسه فإن المستفيد الكبر من دعم الوقود هم أصحاب الدخول العالية.

٣- سياسات أسعار الصرف:

سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملتين أو هو سعر عملة بعمله أخرى فهو لا يعدو أن يكون ثمنا من الاثمان كثمن أية سلعة من السلع (الزهار،٢٠١١، ١٦١).

ويسهم تخفيض سعر الصرف في تقليص الطلب الكلي وإحداث تغيرات في الأسعار النسبية ويشجع على حدوث تغيير في هيكل الإنفاق على السلع الأجنبية (الكمالية) إلى السلع المحلية (الضرورية) ويسهم في إعادة توزيع الموارد باتجاه قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري دولياً ومن ثم يؤدي إلى تعزيز الصادرات (صندوق النقد العربي، ١٩٩٢، ص٢٤)، إذ إنَّ خفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وإلغاء العمل بتعدد أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات عن طريق الأسعار النسبية، إذ تزداد الصادرات لانخفاض أسعارها وتقل الاستيرادات لزيادة ارتفاع أسعارها بالعملة المحلية (غيدان، ٢٠٠٧، ٢٠-٢١).

أي إنَّ التغير في الأسعار النسبية يؤدي إلى تحويل الإنفاق المحلي على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية وتحول الإنتاج إلى السلع القابلة للتصدير والسلع البديلة بافتراض إن الانتقال لعناصر الإنتاج بين القطاعات مرن، أي في ظل جهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة للزيادة في الطلب هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب المحلي والإنفاق أي تخفيض الثروة الحقيقية للأفراد نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية ومن ثم تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات إضافة إلى جذب رأس المال الأجنبي..

لذلك فإنَّ صندوق النقد الدولي غالباً ما يطالب بتثبيت سعر الصرف للعملة إذ يفرض توحيد سعر الصرف ويمنع الدول من إتباع أساليب تعدد سعر الصرف، كما يؤكد على تعويم أو إلغاء الرقابة عن أسعار الصرف أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن وإنشاء سوق موحد للصرف الأجنبي يتحدد فيها سعر الصرف بالعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بهدف القضاء على عجز ميزان المدفوعات المؤقت (راشد، ٢٠٠٨، ٣)، (حسين، ١٩٩٤، ٦-٩).

الخلاصة فإن صندوق النقد والبنك الدوليين يدعو الى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة والسلطة السياسية والبرلمان ومنعه من تمويل النفقات الحكومية والائتمان عن طريق خلق النقود.

وكذلك فأن برامج التثبيت الاقتصادي هي الحد من عرض النقد وتعويم سعر الفائدة ووضع حدود عليا للائتمان المصرفي وتخلي الدولة عن الاعتماد على البنك المركزي وإزالة الدعم عن السلع والخدمات الاجتماعية وتثبيت الأجور والرواتب وزيادة أسعار الخدمات إلى المستفيد مباشرة وزيادة أسعار الطاقة وخدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية وتعويم سعر الصرف وإلغاء الرقابة عن أسعار الصرف وإقامة سوق موحد للصرف.

ثانياً: برامج التكييف الهيكلي.

تسمى هذه البرامج (برامج التصحيح الهيكلي) أو (برامج إعادة الهيكلية) وهي من اختصاص البنك الدولي وتختص بالدول التي تعاني من اختلالات اقتصادية عميقة تراكمت عبر الزمن نتيجة لبرامج داخلية أو صدمات خارجية وهي برامج مكملة لبرامج التثبيت الاقتصادي.

وتتمحور حول حرية العمل الاقتصادي والخصخصة والعمل بالأسعار الحقيقية والعودة الشاملة إلى قوى السوق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية (راشد، ٢٠٠٨، ٥).

وتهدف هذه البرامج تحرير التجارة والاعتماد على قوى السوق والمنافسة وتشجيع البرامج المتجهة للتصدير وتشجيع القطاع الخاص وإلغاء الدعم الحكومي للأسعار والتخلي عن نزعة الصناعة المحلية و تحسين كفاءة تخصيص الموارد وذلك عن طريق اختيار المشاريع ذات المردود العالي ورفع استخدام موارد الإنتاج المتاحة وتخصيصها بين الاستثمارات المختلفة، إضافة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد عن طريق الإجراءات اللازمة لرفع الادخار والاستثمار وتشجيع تدفقات رأس المال الأجنبي وتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وتسمى برامج إدارة العرض الكلي (النجفي، ٢٠٠٢، ٢١)، (الحمش، ١٩٩٨، ٧٣).

وتقسم برامج التكييف الهيكلي إلى ثلاثة أقسام: هي سياسة الخصخصة أي التحول إلى القطاع الخاص وتقليص دور الدولة وسياسة تحرير التجارة والعمل على زيادة الصادرات وسياسة تحرير الأسعار.

١- سياسة الخصخصة:

تتعدد المفاهيم حول مصطلح (Privatization) الخصخصة أو الخوصصة فهي تعني أنَّ الإطار العام لمسيرة الاقتصاد هو نظام شبه واحد قائم على آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب (عبد العزيز، ٢٠٠٤، ١٠)، كما يعرف العالم الاقتصادي (Dr. Gill) الخصخصة بأنَّها التحول في الملكية مع التحول في السيطرة على مدخلات ومخرجات منظمات الإعمال طبقاً لآليات السوق (خطاب وآخرون، ٢٠٠٨، ٢٩٤)، وتشمل الخصخصة جوانب عديدة منها (عفيفي، ٢٠٠٧، ٣٨٢-٣٨٣):

- التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص لرفع الكفاءة والترشيد الاقتصادي.

- تحرير السوق من الاحتكارات العامة أو الخاصة، إذ يزداد نطاق المنافسة في الإنتاج والتسويق في السلع والخدمات بين القطاعين العام والخاص.
- إلغاء بعض أنشطة القطاع العام غير الملائمة له.
- إسناد عقود إدارة الوحدات المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص في ظل ضوابط ومعايير للحفاظ على الصالح العام.
- التوسع في تحميل تكلفة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة إلى المستفيد مباشرة.
- تخفيض القيود عن حركة ومبادرات القطاع الخاص واقتصارها على الحد الأدنى الضروري لتنظيم العلاقات وضبط معايير وجودة الأداء.

ونستنتج من مفاهيم الخصخصة أنها ليست التحول فقط من القطاع العام إلى القطاع الخاص وبيع الوحدات الخاسرة للقطاع العام وإنما هي حزمة متكاملة من البرامج تهدف إلى تحقيق الأهداف التنموية وتوسيع نطاق المنافسة، ومما سبق لمفاهيم الخصخصة يمكننا إعطاء تعريف للخصخصة بأنها مجموعة إجراءات تهدف إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتوسيع نطاق المنافسة في السوق وتخفيض كافة القيود على القطاع الخاص وزيادة أسعار الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ونقلها إلى المستفيدين وإلغاء الأنشطة غير الملائمة للقطاع العام الذي تملكه الدولة عن طريق التحول إلى القطاع الخاص.

٢- سياسة تحرير التجارة:

يرى البنك الدولي إزالة الحواجز في العلاقات التجارية التي تؤدي إلى اقتراب السوق المحلية من السوق العالمية وبذلك ستصبح الوحدات المنتجة المحلية في الاقتصادات النامية تتمتع بالكفاءة التنافسية والقدرة على مواجهة المشكلات والصدمات الخارجية (النجفي، ٢٠٠٢، ٢٧-٢٨).

فسياسة تحرير التجارة ليست فقط تحرير العلاقات التجارية وحركات عوامل الإنتاج وإنَّما تحرير الاستثمار وتوفير ضمانات لحركة رؤوس الأموال من وإلى البلاد لذلك يتم تخفيف القيود على الاستيراد والتصدير وتشجيع جذب الاستثمار الخارجي وتخفيف القيود عنه (عاشور، ١٩٩٥، ٦٠).

وكذلك تستهدف برامج تحرير التجارة تشجيع الصادرات لأن الدول النامية تعاني من عجز في العملات الأجنبية، وتعد عوائد الصادرات المصدر الأساس في معالجة عجز ميزان المدفوعات لذلك يتطلب أنَّ تتخذ إجراءات دعم قطاع الإنتاج بتقديم التسهيلات الاقتصادية والقانونية وإن مجمل هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والصادرات (النجفي، ٢٠٠٢، ٢٨)، فضلاً عن ذلك يرى البنك الدولي أنَّ الرقابة على التجارة الخارجية تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية إذ تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق العالمية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد، كذلك يرى البنك الدولي أنَّ الدول المنفتحة تجارياً على العالم الخارجي هي أكثر مقدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية إذ يؤدي الانفتاح التجاري إلى معدلات نمو عالية وإلى التوسع في القطاع الصناعي (يونس، ١٩٩٨، ٥٢)، وما يراه

البنك الدولي أيضاً التخلي عن نزعة حماية الصناعة المحلية واعتماد السوق والمنافسة حتى لو أدى ذلك إلى اندثار الصناعات المحلية وزيادة الطاقات العاطلة وزيادة معدلات البطالة (غيدان، ٢٠٠٧، ٢٧).

نستنتج مما سبق أن تحرير التجارة تتضمن تخفيض التعريفات الگمرگية على الاستيرادات وتقديم الحوافز للصادرات عن طريق إزالة القيود عن استيرادات مدخلات إنتاج الصناعات التصديرية وإزالة ضرائب الصادرات إن وجدت، إضافة الى تعويم سعر الصرف للعملة المحلية بإخضاعه لقوى السوق إذ تصبح قدرة السلطات النقدية على التدخل في سعر الصرف بعد التعويم محدودة جداً.

٣- سياسة تحرير الأسعار:

يدعو البنك الدولي إلى تحرير كافة أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وإخضاعها لقوى العرض والطلب إذ تصبح أسعار السلع والخدمات معبرة عن التكلفة الحقيقية لها إضافة إلى تخفيض دعم الدولة للأسعار في القطاعات الاقتصادية كافة وتقليل التدخلات من قبل الدولة التي تعيق التفاعل بين قوى العرض والطلب (عاشور، ١٩٩٥، ٦٠).

ويرى البنك الدولي أنَّ تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويقلل من حوافز زيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل (النجفي، ٢٠٠٢، ٢٢).

ويدعو البنك الدولي إلى تحرير الأسعار الزراعية لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخول (حسين، ١٩٩٣، ٣٩)، كما يرى البنك الدولي أنَّ برامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار المنتجات الزراعية قد ساعدت على تحسن نمو الإنتاج الزراعي ومن ثم ارتفاع الواردات من المنتجات الزراعية (مصطفى وآخرون، ٢٠٠٣، ٣٢١)، إضافة إلى ذلك يرى البنك الدولي أن تمرر الدول الزيادة في أسعار البترول والمنتجات البترولية إلى المستهلكين النهائيين بانتظام و إلا ستضطر الدولة إلى تحمل تكاليف الدعم إذ اقترنت الزيادة في الأسعار العالمية للطاقة في العقود الماضية بمحاولات من قبل سلطات الدول للحد من الزيادة المناظرة لها في الأسعار المحلية لذلك فإنها مصدر عدم كفاءة في الاقتصاد الكلي (توما، ١٩٩٢، ٣٦).

نستنتج مما سبق إن تحرير الأسعار الذي يدعو إليه البنك الدولي يشمل القطاعات الاقتصادية كافة بهدف زيادة عرض السلع بسبب ارتفاع الأسعار لأنها ستكون معبرة عن سعرها الحقيقي إضافة إلى أن دعم الأسعار من قبل الدولة سيزيد من النفقات العامة لذلك فأن البنك الدولي يتناسى الدور الاجتماعي الذي تقوم به الدولة عند دعم الأسعار خاصة الفئات محدودة الدخل وهم يمثلون نسبة كبيرة في الدول النامية كما أن ترك الأسعار لقوى العرض والطلب واقترابها من الأسعار العالمية سيحرم فئات كثيرة من اقتناء سلع وخدمات هم بحاجة ماسة لها، لذا لابد من الدولة التي تقوم بتحرير

أسعارها من مواجهة ذلك عبر إجراءات لحماية الفئات ذات الدخل المحدود التي تشكل نسبة كبيرة، كما تهدف الإجراءات السابقة في تحرير أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج إلى خفض عجز ميزان المدفوعات أيضاً عن طريق إعطاء فرصة لجهاز الأسعار لتحفيز النمو الاقتصادي كي يتم زيادة عرض السلع.

المحور الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

اعتمدت برامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في أغلب الدول النامية بشكل كبير على برامج التكييف الهيكلي لأنها تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات سببه اختلالات هيكلية في اقتصادات هذه الدول والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي سنتطرق إليها هي خلاصة لتجارب أغلب الدول النامية التي نتج عنها أثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن أن نشير إلى أهمها:

أولاً: الآثار الاقتصادية الايجابية، نتج عن برامج الاصلاح الاقتصادي التي طبقت في اغلب الدول النامية أثاراً اقتصادية ايجابية تتمثل في: (شفير، ٢٠٠١، ١٥٢)

١- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
٢- تصاعد معدلات الادخار المحلي وإسهامات الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول النامية التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي.
٣- معالجة عجز الموازنة العامة والميزان التجاري لأغلب الدول النامية التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي.

ثانياً: الآثار الاقتصادية السلبية، وتتمثل بالآتي: (الرشواني، ٢٠٠٣، ١-٣)، (شفير، ٢٠٠١، ١٥٢).

١- خلق ركود اقتصادي، عن طريق البرامج الانكماشية ضمن إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مثل تخفيض النفقات العامة ورفع سعر الفائدة الذي أدى إلى امتصاص السيولة المحلية وتراجع القدرة الشرائية.
٢- تصاعد معدلات التضخم في أغلب الدول النامية التي طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي، لأن تحرير أسعار المنتجات التي تنتجها القطاعات المنتجة ورفع الدعم عن السلع الغذائية والضرورية عملت على تغذية التضخم على الرغم من امتصاص السيولة المحلية.
٣- زيادة الدين الخارجي وعدم إمكانية سدادها.
٤- استحالة عملية التنمية وبناء اقتصاد وطني بسبب إضعاف دور الدولة.
٥- تخفيض الأجور وزيادة الرسوم والضرائب، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية، وارتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب تخفيض قيمة العملة.
٦- ارتفاع معدلات البطالة، بسبب الإجراءات الآتية:

- ضمن إطار السياسة المالية، ولغرض خفض الإنفاق العام يتم اللجوء إلى وسيلتين هما إيقاف التوظيف في القطاع العام أو تسريح جزء من العمالة الموجودة.

- ضمن إطار سياسة الخصخصة وتصفية القطاع العام، فإن ذلك يسهم في فقدان عدد كبير من العاملين لوظائفهم.
- ضمن إطار السياسة النقدية، تؤثر رفع أسعار الفائدة سلبياً على قدرة القطاع العام على التوسع في التشغيل وقدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم في تخفيض معدلات البطالة.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية.

وتتمثل بالآتي: (بوعتروس، ٨-١٣)، (الرشواني، ٢٠٠٣، ٤-٦)، (شفير، ٢٠٠١، ١٥٩).

١- زيادة معدلات الفقر، حيث أسهمت برامج الاصلاح الاقتصادي بصورة مباشرة في زيادة معدلات الفقر الناتج عن البرامج الانكماشية التي تنتهجها.
٢- زيادة الهجرة إلى الخارج، إذ إن لزيادة نسبة الفقر أثراً شديد الخطورة وهو الهجرة إلى الخارج وهو ما يعني إهدار للكفاءات والموارد البشرية أي الأثر السلبي على الاستثمار في رأس المال البشري.
٣- انتشار الجريمة وعمالة الأطفال والنساء لمواجهة ارتفاع الأسعار والدخل المنخفض.
٤- التفاوت في توزيع الدخل، يرتبط التفاوت أو سوء توزيع الدخل بازدياد نسبة الفقر فإن البرامج الانكماشية التي وردت سابقاً تؤدي إلى زيادة الفقر وتعمل من جهة أخرى على تعزيز وضع فئات أخرى وهي الفئات الغنية في المجتمع عن طريق رفع أسعار الفائدة وسياسة الخصخصة التي تؤدي إلى تقليص الأجور على حساب تحقيق أعلى الأرباح وهنا يظهر الأثر السلبي للخصخصة لتعميقها للتفاوت في الدخل بين الفئات الغنية التي تجني الأرباح العالية والفئات الفقيرة التي تحصل على الأجور المنخفضة.
٥- انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، عن طريق تخفيض النفقات العامة وإلغاء الدعم الحكومي على الخدمات الاجتماعية التي من ضمنها القطاع الصحي والتعليمي التي تؤدي إلى زيادة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد.
٦- رفع مستوى تكاليف المعيشة عن طريق رفع الدعم عن السلع وتخفيض سعر الصرف وأدت ارتفاع تكاليف المعيشة إلى انخفاض الأجور الحقيقية.

المحور الثالث: برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق.

عقدت الحكومة العراقية بعد احتلال العراق عدة اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام ٢٠٠٤ لمحاولة إيجاد حل للمشاكل سابقة الذكر عن طريق تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في ظل الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد العراقي في محاولة لعلاج الاختلالات المتراكمة عبر العقود السابقة.

أولاً: مسوغات تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العراق.

ترتب عن كل الأحداث السياسية كحرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية الانكماشية التي أتبعتها الحكومة العراقية مضطرة لمواجهة ظروف الحظر الاقتصادي وحرب الخليج الثالثة واحتلال العراق حدوث أزمة اقتصادية بنيوية في الاقتصاد العراقي من أبرز سماتها:

١- تعثر إصلاح المؤسسات الحكومية، وانتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة بصورة كبيرة جداً.
٢- تفشي الفقر والمرض بسبب تردي أداء مستوى قطاع الصحة.
٣- تردي مستويات التعليم والثقافة العامة.
٤- ارتفاع الأسعار بصورة كبيرة جداً.
٥- انخفاض إنتاج القطاعات الزراعية والصناعية الرئيسة.
٦- تدهور الخدمات العامة كالماء والكهرباء.
٧- انخفاض الاستثمار الخاص والعام.
٨- تزايد التفاوت في الدخول والثروات بين الأفراد.
٩- عدم وضع الحلول الجذرية لتعويضات الحرب والديون الخارجية غير التجارية التي تراكمت على العراق.

لذلك عقدت الحكومة العراقية بعد احتلال العراق عدة اتفاقيات مع صندوق النقد والبنك الدوليين في عام ٢٠٠٤، وبعد حصول العراق على موافقة لبرنامج المساعدات الطارئة لمرحلة ما بعد النزاع التابع لصندوق النقد الدولي وافقت ١٨ دولة من أعضاء نادي باريس في نوفمبر ٢٠٠٤ إلغاء (٨٠%) من الديون المستحقة لها لدى العراق والبالغة (١٣٠) مليار دولار وتلغى هذه الديون على ثلاث مراحل، الأولى تبلغ نسبة (٣٠%) عند اتفاق التسوية، والثانية عند موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق نقل ائتماني متقدم وتبلغ هذه النسبة (٣٠%) وتم خصمها في ديسمبر ٢٠٠٥، والثالثة تبلغ نسبة الخصم (٢٠%) وقد خصمت في ديسمبر ٢٠٠٨، كما وافقت اللجنة التنفيذية في سبتمبر ٢٠٠٤ على تقديم معونة عاجلة للعراق تبلغ (٤٣٦.٣) مليون دولار وهدف هذه المعونة هو إعادة بناء الاقتصاد العراقي (مرزوق، ٢٠٠٧، ٢٥-٢٦)، (خلف، ٢٠٠٦، ٨).

وبدءاً من مايو عام ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ بلغت أموال العراق غير المخصصة (٣.٢) مليار دولار أما الأموال المخصصة لشراء سلع للعراق فبلغت (١٠.١) مليار دولار إلى العراق عن طريق صندوق تنمية العراق الصادر بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (١٤٨٣) (مرزوق، ٢٠٠٧، ٢٥-٢٦).

وبذلك اضطر العراق للاتفاق مع صندوق النقد الدولي لغرض إطفاء جزء كبير من ديونه التي تعتبر ديون غير تجارية وهي ديون بسبب الحروب السابقة التي أرهقت العراق في العقود الثلاثة الماضية ولذلك فتطبيق العراق لبرامج لإصلاح الاقتصادي هو إجبارياً وليس اختيارياً وبالتأكيد ستكون نتائج هذا الإصلاح قاسية على فئات الشعب

العراقي الفقيرة التي عانت ولا تزال تعاني من الفقر والمرض والجهل وتردي أوضاع المعيشة وسيكون سبباً في تزايد التفاوت في الدخول وظهور طبقات متسلطة على حساب طبقات أخرى.

ثانياً: استقلالية البنك المركزي العراقي:

منح القانون رقم (٥٦) لعام ٢٠٠٤ صفة الاستقلال للبنك المركزي العراقي إذ نصت الفقرة (٢) من القانون على أن يتمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلال وألا يتلقى أي تعليمات من أي جهة من الجهات الحكومية أو أي مؤسسة حكومية كما حظرت الفقرة (٢٦) من القانون البنك المركزي العراقي من إقراض الحكومة أو أي هيئة عامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع استثناء شراء الأوراق المالية ضمن إطار عمليات السوق (الشبيبي، بدون سنة طبع، ١٧).

وعليه فإن وظائف البنك المركزي التقليدية تختلف عنها في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، أي أنه أصبحت للبنك المركزي توجهات جديدة في ظل العولمة التي سادت العالم مؤخراً وتطبيق أغلب الدول لسياسات الإصلاح الاقتصادي وأهم هذه التوجهات ما يأتي:

أ. عدم تمويل البنك المركزي لأي نشاط تقوم به الحكومة.

ب. عدم تمويل عجز الموازنة العامة للحكومة.

ج. اتخاذ الإجراءات والتدابير بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني دون أي تدخل من أي جهة حكومية.

د. المحافظة على ثبات سعر الصرف حسب توجيهات صندوق النقد الدولي عن طريق أي سياسة يراها البنك المركزي مناسبة للحفاظ على الاستقرار النقدي سواء كانت تخص سعر الصرف أو سعر الفائدة أو بيع وشراء العملات الأجنبية دون أي تدخل من قبل الحكومة المركزية أو البرلمان.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق:

١- التضخم وسعر الصرف:

شهد العراق انخفاضا في معدلات التضخم بعد عام ٢٠٠٣ حيث كان معدل التضخم الى (٥٢.٨٠%) بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار حيث كان سعر الصرف للدينار العراقي (١٩٣٦) دينار للدولار، إلا إن معدل التضخم أنخفض إلى (١٤.٦٨%) عام ٢٠٠٤ بسبب زيادة عرض النقد من الدولار بسبب ضخ كميات كبيرة من الدولار من قبل الاحتلال مما رفع من قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وأصبح سعر الصرف (١٤٥٣) دينار للدولار، ثم عاد معدل التضخم للارتفاع بعد ذلك ليصل الى (١٦.١٧%) و(١٦.٤١٦%) عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مع ارتفاع نسبي لسعر الصرف الى (١٤٧٢)، (١٤٧٥) دينار للدولار بعد توقيع العراق اتفاقية التسوية عام ٢٠٠٤ مع صندوق النقد الدولي التي كان من ضمن شروطها رفع أسعار الدعم عن جميع أنواع السلع وأسعار الطاقة فأرتفع المستوى العام للأسعار بصورة كبيرة، ثم

انخفض التضخم إلى (٥%) عام ٢٠٠٧ بعد ارتفاع سعر الصرف الى (١٢٦٧) دينار للدولار، واستمر التضخم بالانخفاض حتى وصل الى (-٥.٠٥) و (-٦.٣٩٣%) عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بسبب انخفاض سعر الصرف الى (١١٨٦) دينار للدولار بسبب المزادات التي قام بها البنك المركزي العراقي لبيع وشراء الدولار لكي يحافظ على قيمة الدينار العراقي من خلال بيع الدولار للشركات ورجال الأعمال، ثم شهد معدل سعر الصرف استقراراً نسبياً بعد عام ٢٠١٠ حيث تذبذب بين (١١٨٥) دينار للدولار و(١٢٧٥) دينار للدولار في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بسبب مزادات بيع وشراء الدولار التي يقوم بها البنك المركزي العراقي والتي تعد سبباً مباشرة في الاستقرار النسبي لسعر الصرف وفي تخفيف حدة التضخم، والجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١)

معدل التضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

السنة	معدل التضخم[١]	سعر الصرف (سعر السوق)	السنة	معدل التضخم[٢] التضخم[٢]	سعر الصرف (سعر السوق)
2003	52.80	1936	2010	-6.471	1185
2004	14.68	1453	2011	-5.603	1196
2005	16.17	1472	2012	-2.683	1233
2006	16.416	1475	2013	-2.762	1232
2007	5	1267	2014	-4.183	1214
2008	-5.05	1203	2015	-1.578	1247
2009	-6.393	1186	2016	0.631	1275

المصـــدر:
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (2003-2016).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، للسنوات، (٢٠١٠-٢٠١٦).

٢- الموازنة العامة:

عند تحليل مؤشرات الموازنة العامة في العراق نلاحظ أن الموازنة العامة لا تعاني من عجز بسبب أن الإيرادات العامة كانت أكبر من النفقات العامة بالرغم من زيادة النفقات التحويلية المتمثلة بالرواتب والاجور، وسبب زيادة الايرادات العامة هو السماح للعراق بتصدير النفط الخام بعد منعه من التصدير قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحظر الاقتصادي.

[١] سنة الأساس 2007، 1267 سعر السوق.

[٢] سنة الأساس 2007، 1267 سعر السوق.

ونلاحظ من الجدول (٢) ان الايرادات العامة ارتفعت من (١١٠٨.٦) مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى (٦٦٥٤٤) مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب زيادة تصدير النفط الخام وارتفاع أسعاره، إما النفقات العامة فأنها تزايدت أيضا بصورة مستمرة من (١٠٢٤) مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى (٤٩٢٥٧) مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب زيادة النفقات التحويلية واستمرت بالزيادة حتى عام ٢٠١٢ بالرغم من زيادة النفقات التحويلية المتمثلة بالإعانات والمنح وتخصيصات أخرى غرضها إعادة توزيع الدخل وهي تمنح دون الحصول على خدمة من الأفراد، إما بعد عام ٢٠١٣ فقد ارتفع عجز الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات التحويلية وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحرب على الإرهاب، حيث اتخذ عجز الموازنة العامة مساراً تصاعدياً من (٥.٢٨٧.٤٨٠) مليار دينار عام ٢٠١٣ الى (٢٠.١٥٧.٥٥١) مليار دينار عام ٢٠١٦. والجدول (٢) يوضح ذلك:

جدول (٢): الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣ _ ٢٠١٦) مليون دولار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الموازنة العامة
2003	1108.6	1024	84.6
2004	22699.7	22104.2	595.5
2005	27002	17583	9419
2006	32709	25385	7324
2007	41112	26497	14615
2008	66544	49257	17287
2009	55,209	52,567	2,642
2010	70.178.223	70.134.201	44,022
2011	108.807.392	78.757.666	30,049,726
2012	119,817,224	105,139,576	14,677,648
2013	113,840,076	119,127,556	-5,287,480
2014	105,609,846	113,473,517	-7,863,671
2015	72,546,345	82,813,611	-10,267,266
2016	53,413,446	73,571,003	-20,157,551

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠١٦.

٣- الصادرات الكلية:

يلاحظ في الجدول رقم (٣) أن صادرات النفط الخام تمثل نسبة تزيد عن (٩٠%) من الصادرات الكلية بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي والاتجاه نحو استيراد السلع، وبذلك فإن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية ستؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد العراقي لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط في تمويل الموازنة العامة.

جدول (٣)
صادرات العراق الكلية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مليون دولار

السنة	الصادرات الكلية	صادرات النفط	النسبة إلى الصادرات الكلية %
2003	17810.0	8626	48.44
2004	23697.4	17751	74.90
2005	29343.0	24058	81.99
2006	30528.0	23242	76.13
2007	36400.0	33712	92.61
2008	63460.5	63000	99.27
2009	39.430	38.964.7	98.81
2010	51.764	51,453.0	99.399
2011	79.681	79,407.5	99.656
2012	94.208	87.720	93.113
2013	89.767	83.402	92.909
2014	83.980	78.023	92.907
2015	28.359	25.890	91.294
2016	43.441	39.290	90.445

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث ، قسم إحصاءات ميزان المدفوعات، لسنوات متعددة.

٤- الناتج المحلي الإجمالي:

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بسبب ارتفاع الصادرات الكلية الناتجة عن زيادة تصدير النفط الخام لأن قطاع النفط هو القطاع الوحيد الذي استمر بالإنتاج بعد الاحتلال ولذلك تزايد الناتج المحلي الإجمالي من (٢٠٦٢١) مليون دولار عام ٢٠٠٣ الى (١١٧٤٧٩) مليون دولار عام ٢٠٠٩، ثم انخفض من (٨٣١,٦١٥,٧) مليون دولار عام ٢٠١٠ إلى (٤٣٢,٧٣٦,٧) مليون دولار ٢٠١٣، وبعدها كان هناك انخفاض تدريجي في الناتج المحلي الإجمالي إلى عام ٢٠١٦ ولكن مقارنة في عام ٢٠١٠ تكون أكثر من العام المذكور، والجدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي
2003	20621	2010	138.516.7
2004	24700	2011	185.749.6
2005	32116	2012	218,032.2
2006	51620	2013	234,637.7
2007	69556	2014	228,490.9
2008	129661	2015	178,128.7
2009	117479	2016	166,274.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية، للسنوات ٢٠٠٣-٢٠١٦

المحور الرابع: تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي.

يعاني الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن من اختلال هيكلي عميق ناتج عن الحظر الاقتصادي الذي فرض عليه سابقاً والبرامج الاقتصادية السابقة التي أُتبعت في عقد التسعينيَّات، و مما زاد بدرجة كبيرة من هذا الاختلال هو احتلال العراق وأعمال التخريب والنهب والسلب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة وتدمير المصانع والمعامل الإنتاجية، إضافة إلى ذلك أنَّ العراق أصبح يحتل المراتب الأولى في الفساد الإداري والمالي حسب ما أعلنته منظمات الأمم المتحدة ذات الاختصاص ومنها منظمة الشفافية العالمية، لذلك ينبغي على متخذي القرار مراعاة الآثار السلبية التي تنجم عن تطبيق هذه البرامج أو البرامج في ظل السمات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العراق في الوقت الراهن، ويمكن إعطاء رؤية أو تصور للاقتصاد العراقي في ضوء برامج الاصلاح الاقتصادي وكالآتي:

أ- يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي يعتمد في تمويل النفقات العامة على صادرات النفط الخام لذلك سيكون عرضة للصدمات الخارجية من أي تغيرات في أسعار النفط الخام كما أثبتت ذلك التغيرات الحاصلة في السنوات الأخيرة إذ تأثرت الموازنة العامة في العراق بانخفاض أسعار النفط الخام العالمية وعليه يصبح من الضروري إيجاد مصادر إيراد جديدة تمول الموازنة العامة للدولة، لذلك فمن المهم جداً النهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي ليعملان جنباً إلى جنب مع قطاع النفط لزيادة إيرادات الدولة ومن ثم تزداد فرص التوظيف والعمل في الجهاز الإداري الحكومي مما يترك أثراً ايجابياً في تخفيض معدلات البطالة وسينعكس ذلك في اهتمام بتطوير دور التربية والتعليم ورفع المستوى العلمي والحرص وبذل الجهود للحصول على شهادات عليا ويدخل ذلك في جانب الاستثمار البشري.

ب- دمرت العجلة الإنتاجية العراق في ظل الاحتلال في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الصناعي، أمَّا القطاع الزراعي فقد عانى من الإهمال وعدم التطوير المتمثلة بإدخال العامل التكنولوجي واستخدام البذور المحسنة والأسمدة وإجراء الدراسات البحثية العلمية والعملية لاغناء هذا القطاع مما أدى إلى حرمان العراق من أي سلعة صناعية أو زراعية يمكنه تصديرها، لذلك ينبغي على العراق النهوض بالقطاعين الزراعي و الصناعي للإفادة من تخفيض سعر الصرف في ما يخص جانب الصادرات، أما الجانب الآخر هو التضخم إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف للدينار العراقي إلى خفض معدلات التضخم، أمَّا بالنسبة للنفقات فإنَّ تخفيض سعر الصرف يكلف الحكومة العراقية مبالغ طائلة من خلال إقامة مزادات لبيع الدولار يشرف عليها البنك المركزي للمحافظة على قيمة الدينار العراقي.

ج- ينبغي على العراق محاولة عدم خصخصة القطاعين الصحي والتعليمي، أمَّا إذا اضطر لذلك تنفيذاً لوصايا صندوق النقد الدولي فعليه أن يتوخى الحذر الشديد وأن يلجأ إلى التخصيص الجزئي والتدريجي وليس التخصيص الكلي، أي تخصيص نسبة معينة

وبذلك قد تفادينا الآثار السلبية المترتبة على ذلك وحصلنا على ثقة مؤسسات التمويل الدولية.

د - تتوفر إمكانية الإفادة من جذب الاستثمار الأجنبي في العراق لكن بتنفيذ مشاريع جديدة وتوظيف نسبة من العمالة الوطنية لتسهم في معالجة مشكلة البطالة حتى لو تم تخفيف التسهيلات الاقتصادية والقانونية عن المستثمر الأجنبي.

ه – تشجيع جذب الاستثمار الاجنبي والعربي للعمل في العراق عن طريق خلق المناخ المناسب له بتقديم التسهيلات القانونية والاقتصادية مع التركيز على اقامة مشاريع جديدة وليس الاستثمار بأصول قائمة فعلية وتشغيل نسبة من الايدي العاملة الوطنية ومن ثم ينعكس ايجابيا على معدلات البطالة في العراق.

و – العمل على التخفيف والحد من الاثار الاجتماعية المترتبة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الاجبارية في العراق بتقوية شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين التي تدهور مستوى معيشتهم بسبب البطالة او العجز.

الخاتمة.

وتشمل الاستنتاجات والتوصيات، وكالآتي:

أولاً: الاستنتاجات.

١- إن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق ليس اختيارياً وإنما إجبارياً بسبب ديون العراق غير التجارية التي تراكمت إذ جاء اتفاق التسوية بتطبيق العراق لبرامج الإصلاح الاقتصادي مقابل خصم (٨٠%) من الديون المستحقة على العراق جراء الحروب.

٢- ان المزادات التي يقوم بها البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تخص السياسة النقدية هي سبب ارتفاع قيمة الدينار العراقي من (١٩٣٦) دينار للدولار عام ٢٠٠٣ الى (١١٨٦) دينار للدولار عام ٢٠٠٩ اضافة الى استقرار سعر الصرف في الاعوام الثلاثة الاخيرة والتي عملت على خفض معدلات التضخم.

٣- شهد معدل سعر الصرف استقراراً نسبياً بعد عام ٢٠١٠ حيث تذبذب بين (١١٨٥) دينار للدولار و(١٢٧٥) دينار للدولار في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦بسبب مزادات بيع وشراء الدولار التي يقوم بها البنك المركزي العراقي والتي تعد سبباً مباشرة في الاستقرار النسبي لسعر الصرف وفي تخفيف حدة التضخم.

٤- زيادة الصادرات العراقية والناتج المحلي الإجمالي هي بسبب زيادة تصدير النفط الخام الذي شكل (٩٠.٤٤٥%) عام ٢٠١٦ وليس بسبب الفعاليات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة.

٥- ارتفاع عجز الموازنة العامة بعد عام ٢٠١٣ بسبب زيادة النفقات التحويلية وزيادة الإنفاق العسكري بسبب الحرب على الإرهاب، حيث اتخذ عجز

الموازنة العامة مساراً تصاعدياً من (٥.٢٨٧.٤٨٠) مليار دينار عام ٢٠١٣ الى (٢٠.١٥٧.٥٥١) مليار دينار عام ٢٠١٦.

ثانياً: التوصـيات.

١- استمرار العمل بمزادات بيع العملة التي يقوم بها البنك المركزي في الوقت الراهن لأن هذه المزادات كانت السبب الرئيس في استقرار سعر الصرف في الأعوام الأخيرة إضافة إلى نجاحها في السيطرة على معدلات التضخم.

٢- تشجيع القطاع الخاص العراقي أن يكون مكملاً للقطاع العام والعمل على تنميته عن طريق تشريع القوانين وتقديم التسهيلات الاقتصادية له ضمن ضوابط وشروط تتسق مع توجيهات السياسة الاقتصادية للدولة لتحفيزه من أجل النهوض بالاقتصاد العراقي ودفع العجلة الإنتاجية إلى أمام، وعدم التخصيص الكلي للقطاعات الإستراتيجية المهمة مثل قطاعات النفط والصحة والتعليم وبعض مجالات الخدمات العامة لأن هذه القطاعات ذات مساس بحياة ومعيشة الأفراد ومكانة الدولة ويجب توخي الحذر في الشروع ببيع هذه القطاعات.

٣- تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي والعربي للعمل في العراق عن طريق خلق المناخ المناسب له بتقديم التسهيلات القانونية والاقتصادية مع التركيز على إقامة مشاريع جديدة وليس الاستثمار بأصول قائمة فعلية وتشغيل نسبة من الأيدي العاملة الوطنية ومن ثم ينعكس إيجابياً على معدلات البطالة في العراق.

٤- العمل على التخفيف والحد من الآثار الاجتماعية المترتبة عن تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي الإجبارية في العراق بتقوية شبكات الضمان الاجتماعي للعراقيين الذين تدهور مستوى معيشتهم بسبب البطالة أو العجز.

المصـــادر

أولاً: الكتب والبحوث:

١- الحمش، منير، 1998، العولمة ليست الخيار الوحيد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى.

٢- الدليمي، عوض فاضل، 1988، النقود والبنوك، مكتبة دار الحكمة للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

٣- الزهار، محمد حامد، 2011، العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة – جامعة المنصورة.

٤- الشبيبي، سنان، بدون سنة طبع، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

٥- العلوان، عبد الصاحب، ١٩٩٧، برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وتأثيراتها على مجهودات التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الأقطار العربية، القاهرة.

٦- أكرم حداد، مشهور هذلول، 2010، الطبعة الثالثة – دار وائل للنشر والتوزيع، النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري، الأردن – عمان.

٧- النجفي، سالم توفيق، 2002، برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، مراجعة د. حميد الجميلي، بيت الحكمة، بغداد، الطبعة الأولى.

٨- بتال، أحمد حسين، ٢٠٠٩، دور السياسة النقدية في السياسة النقدي في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار ٢٨-٢٩ أكتوبر.

٩- حسين، مصطفى مهدي، 1993، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية، مجلة آفاق عربية، السنة الثامنة عشر، العدد الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة ووزارة الثقافة والإعلام – بغداد.

١٠- خلف، فليح حسن، 2004، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.

١١- خطاب، عايدة سيد وآخرون، 2008، التخطيط الإستراتيجي، دار الحريري للطباعة، القاهرة.

١٢- زكي، رمزي، 1987، التاريخ النقدي للتخلف، دراسات في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، تشرين الأول.

١٣- زكي، رمزي، 1995، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الزائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، (ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي)، ندوة عقدت بإشراف الأمانة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط.

١٤- عاشور، احمد صقر، 1995، إصلاح الإدارة الحكومية (آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري وإعادة هيكلية الجهاز الحكومي)، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال.

١٥- عبد العزيز، إكرام، 2002، الإصلاح المالي بين نهج الصندوق والخيار البديل، بيت الحكمة، الطبعة الأولى.

١٦- عبد العزيز، سمير، ٢٠٠٤، البرامج الاقتصادية للمستقبل (مدخل اتخاذ القرارات)، مركز الإسكندرية للكتاب.

١٧- عفيفي، صديق محمد، 2007، تنظيم الدولة وإدارة الاقتصاد القومي، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة التاسعة.

١٨- كيني، مارجريت، 1983، عجز الميزانية العامة والبرامج التي يدعمها الصندوق، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (2)، العدد (3).

١٩- محمود، يوسف عبد العزيز، 2005، برامج التكييف الهيكلي وفقاً للمنظمات الدولية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإدارية والقانونية، المجلد السابع والعشرين، العدد الثاني.

٢٠- مرزوق، عاطف لافي، ٢٠٠٧، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق - مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، بغداد، الطبعة الأولى.

٢١- مصطفى، السيدة إبراهيم وآخرون، 2003، مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم الاقتصاد.

٢٢- مهيدي، مهند حميد، ٢٠١٧ الطبعة ٣٧، دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ مفهوم العولمة الاقتصادية – الدول النامية انموذجا، مجلة نصف سنوية محكمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة – بغداد.

ثانياً: التقارير:

٢٣-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩.

٢٤-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير السنوية للسنوات 2003 – ٢٠٠٨.

٢٥-المديرية العامة للإحصاء والأبحاث _ قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، الربع الأول لعام 2010 .

ثالثاً: الانترنيت:

٢٦-الرشواني، منار محمد، 2003/2/2، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الهيكلي الدولية، دراسة منشورة على الموقع: www.Islamtoday.net

٢٧-بو عتروس، د.عبد الحق، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية- حالة الجزائر، على العنوان: bouatrousa @ yahoo.fr .

٢٨-راشد، عبد المجيد، ٢٠٠٨/٤/١، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، دراسة منشورة على العنوان: editor @ arabrenewi.com

٢٩-صندوق النقد الدولي والدول النامية، ٢/٢٩/ 2006، المكونات الأساسية لرفع التصحيح، على الموقع: www. Islam on line.net

رابعاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

٣٠-توما، طليعة كوركيس، ١٩٩٢، فاعلية برامج التكييف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٣١-حسين، برهان عثمان، ١٩٩٤، برامج التكييف الهيكلي في الوطن العربي ودورها في تصليح الاختلالات في الاقتصاد العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٣٢-شفير، احمد، ٢٠٠١، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على البطالة والتشغيل حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية.

٣٣-غيدان، جليل كامل، ٢٠٠٧، قياس اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية في الوطن العربي (مصر، الأردن، حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.

٣٤-يونس، أحمد محمد، ١٩٩٨، دور برامج التكييف الهيكلي في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد.